

هدنة غزة، أكتوبر 2025

بعد ما يقرب من عامين بالضبط، وصفت منظمات مثل منظمة العفو الدولية، وأطباء بلا حدود، والرابطة الدولية لعلماء الإبادة الجماعية، وفريق تحقيق تابع للأمم المتحدة، ما حدث بأنه **إبادة جماعية** بشكل لا لبس فيه، وقد انتهى أخيرًا - أو على الأقل، وصل إلى توقف مؤقت.

شروط الهدنة

تم الإعلان عن الهدنة في 6 أكتوبر 2025، ويتم وصفها في الأوساط الدبلوماسية بأنها "هشة" و"غير مستقرة" و"مشروطة". لكن هذه الأوصاف لا تكشف إلا القليل. الشروط نفسها تكشف عن عدم التماثل المدمر في القوة على الأرض، وعمق المعاناة التي تم تحملها، ومدى الانتهاكات المنهجية للمعايير الدولية الأساسية على مدى عامين تقريبًا.

تبادل الرهائن

الجزء الأكثر وضوحًا في الهدنة هو تبادل الأسرى والمعتقلين: ستفرج حماس عن الرهائن الإسرائيليين العشرين المتبقين في حوزتها - مدنيين وجنود تم أسرهم خلال أو بعد تصعيد أكتوبر 2023 - مقابل إطلاق سراح 1950 معتقلًا فلسطينيًا تحتجزهم إسرائيل. ويشمل ذلك 250 سجينًا و1700 فرد مصنّفين كمعتقلين إداريين - أشخاص محتجزون بدون تهمة أو محاكمة أو إدانة.

الاعتقال الإداري، الذي طالما أدانته الجهات القانونية الدولية، يسمح لإسرائيل بحجز الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى بموجب القانون العسكري. العديد من الأشخاص الذين سيتم إطلاق سراحهم تم احتجازهم دون الوصول إلى تمثيل قانوني، غالبًا بناءً على أدلة سرية تم حجبها عن المعتقلين ومحاميهم. وأدين آخرون في محاكم عسكرية إسرائيلية، التي تعمل بنسبة إدانة تقارب 100% وتعرضت لانتقادات لانتهاكها الحد الأدنى من معايير العدالة بموجب القانون الدولي.

ربما الأكثر رعبًا هو الظروف التي احتُجز فيها هؤلاء الأفراد. خلال الحرب، وخاصة في العام الماضي، ظهرت تقارير موثوقة من عدة منظمات حقوقية توثق المعاملة اللاإنسانية والمهينة والعنيفة غالبًا للمعتقلين الفلسطينيين في السجون ومواقع الاحتجاز الإسرائيلية. وتشمل هذه التجويع، ومنع الرعاية الطبية، والضرب، والإذلال الجنسي، ووضعيات الإجهاد لفترات طويلة، وفي بعض الحالات، الاغتصاب. توفي عدة معتقلين في الحجز في ظروف مشبوهة. لم يتم التحقيق في أي من هذه الادعاءات بشكل مستقل من قبل السلطات الإسرائيلية.

هذا التبادل، رغم أنه إفراج جزئي، هو أكثر من مجرد لفطة دبلوماسية. إنه نافذة على آليات الاحتلال، والتجريم المنهجي لوجود الفلسطينيين، وتطبيع الاحتجاز غير المحدود دون حقوق.

المساعدات الإنسانية: 600 شاحنة يوميًا

بموجب شروط الهدنة، وافقت إسرائيل على السماح بدخول 600 شاحنة من المساعدات الإنسانية يوميًا إلى غزة - وهو رقم لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل حرب 2023، ولكنه أكثر بكثير مما كان يُسمح به في الأشهر الأخيرة. قبل الهدنة،

كانت بعض الأيام تشهد دخول أقل من 20 شاحنة، على الرغم من ظروف المجاعة والأمراض المنتشرة.

هذا الالتزام، على الورق، قد يبدو تقدمًا. لكنه أيضًا اعتراف ضمني بالذنب. على مدى ما يقرب من عامين، منعت إسرائيل بشكل منهجي المساعدات إلى غزة - الطعام، والماء، والدواء، والوقود، ومواد إعادة الإعمار - على الرغم من الوضع الإنساني الكارثي. هذا العرقلة انتهك القانون الإنساني الدولي العرفي، وبالأخص القاعدة 55، التي تفرض مرور المساعدات الإنسانية بحرية إلى المدنيين المحتاجين. كما انتهكت المادتين 55 و59 من اتفاقية جنيف الرابعة، اللتين تتطلبان من القوة القائمة بالاحتلال ضمان بقاء السكان المدنيين وتسهيل جهود الإغاثة عندما تكون غير قادرة أو غير راغبة في توفير الاحتياجات الأساسية.

علاوة على ذلك، في عام 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة تأمر إسرائيل بمنع أعمال الإبادة الجماعية والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية بحرية. تم تجاهل هذه التدابير.

الآن، تحت الضغط، لا يمثل قبول إسرائيل لشروط المساعدات كرمًا - بل يمثل امتثالًا متأخرًا لالتزامات انتهكتها بشكل غير قانوني. وحتى مع زيادة عدد الشاحنات، لا يوجد ضمان للوصول دون عوائق، أو سلامة عمال الإغاثة، أو التوزيع العادل في منطقة نزحت منها أكثر من 80% من السكان، يعيش الكثير منهم بدون مأوى أو صرف صحي.

إعادة تموضع عسكري: تقلصت غزة بنسبة 53%

الركيزة الثالثة لاتفاق الهدنة تتعلق بإعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية. ستسحب قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) إلى ما يسمى "الخط الأصفر"، وهو حدود مؤقت يترك 53% من غزة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي المباشر المستمر. هذا يقلص بشكل فعال الأراضي القابلة للسكن في غزة إلى 47% من مساحتها الأصلية - وهي حقيقة لها تداعيات هائلة.

هذه الخطوة تُرسّم ما حذر منه العديد من المراقبين بالفعل: أن هذه الحرب لم تكن مجرد عقاب، بل كانت إقليمية. على الرغم من نفي إسرائيل الرسمي لإعادة الاحتلال، فإن خريطة الهدنة تروي قصة مختلفة. ما يظل تحت السيطرة الإسرائيلية يشمل ممرات الطرق الرئيسية، والبنية التحتية الاستراتيجية للمياه والطاقة، والأراضي الزراعية، وجزء كبير من منطقة شمال غزة - التي أصبحت الآن غير صالحة للسكن.

في الأساس، تم تقسيم غزة، ليس فقط بالركام والنزوح، بل بالتقسيم العسكري. أكثر من مليون شخص محشورون الآن في شريط ضيق من جنوب غزة، نازحين عدة مرات، مفصولين عن منازلهم التي قد لا يعودون إليها أبدًا. الهدنة، إذن، لا تعكس الاحتلال - بل تُرسّخه.

هدنة بنيت على الرماد

هذه هي الشروط. وحشية، غير متماثلة، ولدت ليس من اتفاق متبادل بل من اليأس والضغط والإدانة العالمية الساحقة.

لا توجد عدالة مضمنة في هذه الشروط - فقط البقاء. لا توجد محاسبة بعد - فقط توقف مؤقت. واللغة ذاتها لـ "الهدنة" تخفي الظروف التي تم بموجبها إبرام هذا الاتفاق: أنقاض إقليم مدمر، وصدمة سكان مستهدفين، والتجريد المنهجي من المعايير القانونية والكرامة الإنسانية.

ما يأتي بعد ذلك - سياسيًا، قانونيًا، أخلاقيًا - سيعتمد على ما إذا كان العالم يعامل هذه الهدنة كنهاية، أو كبداية.

تاريخ مقلق

هناك أمل في كل هدنة. أمل في أن تبقى الأسلحة صامتة، وأن يتمكن المدنيون أخيرًا من العودة إلى ديارهم، وأن ينام الأطفال دون خوف من الاستيقاظ تحت الأنقاض. لكن التاريخ - وخاصة تاريخ إسرائيل مع الهدنات - يخفف من هذا الأمل بالواقعية.

لإسرائيل نمط طويل وموثق جيدًا من انتهاك أو تقويض الهدنات - أحيانًا خلال ساعات، غالبًا من خلال تصرفات عسكرية محسوبة يتم تطهيرها على أنها "وقائية" أو "دفاعية". بينما لا تكون انتهاكات الهدنة فريدة من نوعها لطرف واحد في النزاع، فإن السجل واضح: لقد كسرت إسرائيل مرارًا وتكرارًا الاتفاقيات التي وقّعت عليها أو ساعدت في التوسط فيها، خاصة عندما كانت الضرورة العسكرية أو السياسية تملّي ذلك.

جدول زمني للهدنات المكسورة

السنة	الأطراف / الوسيط	الشروط الأساسية	الانهيار أو الانتهاك
1949	هدنة العرب-إسرائيل (الأمم المتحدة)	إنهاء الأعمال العدائية؛ مناطق منزوعة السلاح	التسللات الإسرائيلية إلى المنطقة المنزوعة السلاح السورية أعادت إشعال الاشتباكات.
1982	هدنة لبنان بوساطة أمريكية	انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية؛ ضمانات أمريكية للمدنيين	مذبحة صبرا وشاتيلا (2000-3500 قتيل) بعد دخول الفلانجيسست بمساعدة إسرائيلية.
2008	هدنة حماس-إسرائيل بوساطة مصرية	الهدوء المتبادل؛ تخفيف الحصار	كسرت في 4 نوفمبر 2008 بغارة إسرائيلية على نفق في غزة؛ تصاعد النزاع فورًا.
2012	هدنة بوساطة مصرية (عمود الدفاع)	وقف الهجمات؛ تخفيف الحصار	بقي الحصار؛ استؤنفت الانتهاكات الدورية خلال أشهر.
2014	هدنات إنسانية خلال حرب غزة	هدنات يومية	انهارت خلال ساعات؛ استؤنفت الهجمات من كلا الطرفين.
2021	هدنة ما بعد "حارس الأسوار"	بوساطة مصرية / أمريكية	استؤنفت الغارات الجوية الإسرائيلية بعد أسابيع.
نوفمبر 2023	هدنة مؤقتة في غزة	تبادل الرهائن-السجناء	انتهت في 1 ديسمبر 2023؛ استؤنفت القصف في اليوم التالي.
نوفمبر 2024	هدنة إسرائيل-حزب الله	اتفاق أمريكي من 13 نقطة	استمرت الغارات الجوية الإسرائيلية في جنوب لبنان حتى 2025.
منتصف 2025	تخفيف التصعيد بين إسرائيل وسوريا	هدنة محلية في جنوب سوريا	على الرغم من الهدنة، استمرت الضربات الإسرائيلية في دمشق والسويداء.
أكتوبر 2025	هدنة غزة الحالية	إطار أمريكي من ثلاث مراحل	التنفيذ غير مؤكد؛ أجزاء كبيرة من غزة لا تزال محتلة والمساعدات محدودة.

أنماط الانتهاك

في كل حالة تقريبًا، يتبع انهيار الهدنة رواية تبريرية: تهديد تم تحييده، نفق دُمر، صاروخ تم اعتراضه. هذه التبريرات نادرًا ما تقاوم التدقيق وغالبًا ما تبدو موقوتة استراتيجيًا لتتزامن مع التحولات السياسية الداخلية أو الأحداث الدولية. على سبيل المثال، تم كسر هدنة نوفمبر 2008 بغارة إسرائيلية تزامنت مع انتهاء الانتخابات الأمريكية - ربما لاستباق التغييرات المتوقعة في السياسة الخارجية الأمريكية. انهار هدنة 2023 في اللحظة التي استنفدت فيها فائدتها قصيرة الأجل.

حتى في الاتفاقيات التي ركزت بشكل صريح على الحماية الإنسانية - مثل هدن 2014 و2021 - استأنفت العمليات الإسرائيلية دون مراعاة لحق السكان المدنيين في الأمان والراحة.

هدنة 2025، رغم أنها تُوصف بأنها أكثر شمولية، تظهر بالفعل علامات ضعف هيكلية. لا تزال المساعدات مقيدة، ويظل التنقل داخل غزة خاضعًا لسيطرة مشددة، ولم تنسحب قوات الجيش الإسرائيلي بالكامل من مساحات واسعة من القطاع. أشار قادة إسرائيليون علنًا إلى هذه الهدنة على أنها "توقف تكتيكي"، وليس خطوة نحو السلام - لغة تكشف عن الطبيعة المؤقتة والقابلة للإلغاء لهذا الترتيب.

القانون الدولي، الامتثال الانتقائي

قدرة إسرائيل على انتهاك الهدنات دون عقاب تقريبًا تتيحها غياب المحاسبة المعنية من المجتمع الدولي. بينما غالبًا ما تُبرم اتفاقيات الهدنة بلغة متجذرة في القانون الدولي، فإن التنفيذ نادر. تُعرقل إدانات الأمم المتحدة بالقيود. تتأخر تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية أو تُعرقل. وقد درأت الدول الغربية ذات النفوذ - وخاصة الولايات المتحدة - تاريخيًا إسرائيل من العواقب.

هذا النمط يقوض ليس فقط ثقة الفلسطينيين في الهدنات ولكن أيضًا مصداقية القانون الدولي نفسه. عندما تصبح الانتهاكات روتينية وتكرر دون عقاب، تصبح الهدنات أقل عن السلام وأكثر عن إعادة التكييف الاستراتيجي - فترات توقف مؤقتة قبل الهجوم التالي.

أصداء صبرا وشاتيلا

شروط هدنة أكتوبر 2025 بعيدة عن أن تكون شاملة. بينما تعالج قضايا فورية - مثل تبادل الرهائن، والوصول الإنساني المحدود، وإعادة التوضع العسكري الجزئي - فإنها تترك أيضًا فجوات مقلقة. من بين الأكثر إثارة للقلق هو الطلب غير المحلول بأن يتخلى مقاتلو حماس عن أسلحتهم أو يغادروا غزة في مراحل التفاوض المستقبلية.

على الورق، قد يبدو هذا خطوة نحو "نزع السلاح". لكن في الممارسة، يحمل ثقلًا تاريخيًا مخيئًا - ثقلًا يتردد صده في بيروت، 1982.

في صيف ذلك العام، خلال الغزو الإسرائيلي للبنان، تم التوصل إلى هدنة بوساطة أمريكية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. الوعد الأساسي: ستغادر مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية غرب بيروت، وفي المقابل، سيتم ضمان سلامة المدنيين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. بموجب ضمانات أمريكية، وصلت قوات دولية للإشراف على انسحاب منظمة التحرير. لكن بحلول سبتمبر، غادرت تلك القوات - قبل الأوان وبدون استيفاء ولايتها الكاملة.

ما تلا ذلك يظل واحدًا من أحلك البقع في تاريخ الشرق الأوسط الحديث.

في سبتمبر 1982، طوقت القوات الإسرائيلية مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في غرب بيروت. ثم، على مدى ثلاثة أيام، سمح القادة الإسرائيليون للميليشيات الفلانجية المسيحية اللبنانية بدخول المخيمات. قامت الميليشيات، مدفوعة بالانتقام الطائفي ومشجعة بالإفلات من العقاب، بمذبحة قتلت ما بين 2000 و3500 مدني فلسطيني ولبناني - الغالبية العظمى من النساء والأطفال وكبار السن. شاهد العالم بفزع بينما تراكمت الجثث.

لجنة كاهان الإسرائيلية الخاصة، التي عُقدت في عام 1983 تحت ضغط الرأي العام، خلصت إلى أن قوات الدفاع الإسرائيلية تحمل مسؤولية غير مباشرة عن المذبحة. تم العثور على أرييل شارون، وزير الدفاع آنذاك، مسؤولاً شخصياً عن فشله في منع إراقة الدماء. استقال من منصبه لكنه ظل شخصية قوية في السياسة الإسرائيلية. ذهبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أبعد من ذلك، واصفة المذبحة بأنها عمل إبادة جماعية - مصطلح سيظل يتردد لعقود.

ظلال صبرا وشاتيلا تلوح في الأفق فوق غزة اليوم. الإيحاء الضمني في الهدنة الحالية - أن على المقاتلين المغادرة مقابل حماية المدنيين - يعكس الضمانات الكاذبة لعام 1982. حينها، كما الآن، تم تصوير انسحاب المقاومة المسلحة كطريق للسلام. لكن التاريخ أظهر أن عندما تغادر المقاومة ويخرج المراقبون الدوليون، فإن الشعب الذي يُترك وراءه هو من يعاني أكثر.

الخطر ليس نظرياً. في شمال غزة، التي أُفرغت تقريباً من المدنيين وأُعلنت "منطقة آمنة"، تم اكتشاف مقابر جماعية بالفعل. وثق عمال الإغاثة والصحفيون علامات عمليات إعدام، وعلامات التعذيب، وفي بعض الحالات، عائلات بأكملها مدفونة تحت مبانٍ منهارة لم يُسمح بإنقاذها. هذه ليست حوادث معزولة - إنها مؤشرات محتملة.

إذا شملت مراحل الهدنة المستقبلية انسحاب حماس أو نزع سلاحها دون حماية دولية قوية، يحذرنا التاريخ بالضبط مما يمكن أن يحدث بعد ذلك.

مذبحة صبرا وشاتيلا ليست مجرد مأساة بعيدة. إنها سابقة - مخطط لما يمكن أن يتكشف عندما تستغل القوات العسكرية فراغات السلطة، وعندما يُجرد المدنيون من الحماية، وعندما يدير العالم ظهره بعد إعلان "المهمة اكتملت".

أصداء من بيروت عام 1982 تتردد الآن في غزة عام 2025. السؤال هو ما إذا كان هناك من يستمع حقاً - وما إذا كان يمكن منع النتيجة هذه المرة.

التنافر في الإعلام الإسرائيلي

بينما كانت العناوين الدولية تروج لهدنة أكتوبر 2025 كإنجاز طال انتظاره، تشكلت رواية مختلفة تماماً داخل إسرائيل - خاصة في وسائل الإعلام العبرية. بينما تحدث المراسلون الأجانب عن الدبلوماسية وتخفيف التصعيد وفتح المجال الإنساني، تجنبت معظم المنافذ الإسرائيلية استخدام كلمة "هدنة" على الإطلاق.

بدلاً من ذلك، كان الإطار السائد أضيق وأكثر معاملاتية: صفقة تبادل رهائن، وليس تخفيفاً سياسياً أو عسكرياً. التمييز ليس مجرد دلالي. إنه يعكس تنافراً أيديولوجياً واستراتيجياً أعمق - بين كيفية إدراك الحرب خارج حدود إسرائيل، وكيف يتم تأطيرها، والدفاع عنها، وربما إطلاتها داخلها.

إدارة التصور: الهدنة مقابل الاستسلام

داخل إسرائيل، الإعلان عن “هدنة” سيوحي بإنهاء العمليات العسكرية النشطة، وتوقف القصف، وربما - بشكل لا يمكن تصوره لبعض - تنازل لحماس. على مدى أكثر من عامين، أخبرت الحكومة الإسرائيلية والجيش ونظام الإعلام الجمهور أن النصر الشامل في غزة هو النتيجة الوحيدة المقبولة. كانت الأهداف المعلنة هي تدمير حماس بالكامل، ونزع السلاح الدائم لغزة، وبكلمات عدة وزراء، “النقل الطوعي” أو “إزالة” سكان غزة.

الآن، الاعتراف بهدنة يعني التناقض مع تلك الرواية. إنه يجبر الجمهور على مواجهة الواقع بأن الحرب لم تنته بنصر شامل - أنه على الرغم من القوة العسكرية الساحقة، لا تزال حماس قائمة جزئيًا، لا يزال جزء من غزة قائمًا، والأهم من ذلك، لا يزال الفلسطينيون موجودين.

من خلال تأطير الاتفاق على أنه تبادل رهائن بحت، يحافظ المسؤولون الإسرائيليون ووسائل الإعلام على موقف القوة الاستراتيجية. إنه يسمح لهم بإخبار الجمهور أن هذا ليس سلامًا، وليس تسوية - مجرد خطوة تكتيكية لإعادة الأسرى الإسرائيليين إلى الوطن.

تناقضات مع الخطاب السابق

هذا التنافر الخطابى بارز بشكل خاص عند مقارنته بتصريحات أدلى بها شخصيات إسرائيلية بارزة خلال الحرب. دعا العديد من وزراء الحكومة وأعضاء الائتلاف والمعلقين المؤثرين علنًا إلى التطهير العرقي لغزة. في خطابات الكنيست، ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي، والمقالات الرأي، تم وصف مستقبل غزة ليس من حيث إعادة الإعمار، بل إعادة التطوير - كـ “عقارات شاطئية متميزة” جاهزة للمستوطنات الإسرائيلية بمجرد إزالة السكان.

تخيل البعض علنًا “غزة بدون غزيين”، وهو مشروع سيستلزم النزوح الجماعي، والاحتلال الدائم، ومحو الحياة والتاريخ الفلسطيني من الجيب الساحلي. لم تكن هذه أصوات هامشية. جاءت من داخل الائتلاف الحاكم، وترددت عبر لوحات التلفزيون، وغالبًا ما تُركت دون تحدٍ في الخطاب السائد.

الآن، الحديث عن “هدنة” أو “تفاوض” سيكون بمثابة تراجع علني عن تلك الرؤى القصوى - الاعتراف بأن العودة إلى الواقع السياسي قد تكون لا مفر منها. هذه خطوة لم يكن العديد من القادة على استعداد لاتخاذها.

هل هذه توقف استراتيجي - أم تغيير في السياسة؟

السؤال المركزي، إذن، هو ما إذا كانت الهدنة تشير إلى انعكاس حقيقي في المسار، أم مجرد توقف مؤقت - هدوء تكتيكي يهدف إلى استعادة الرهائن وإعادة التجميع قبل استئناف العمليات العسكرية.

تشير عدة مؤشرات إلى الأخير. في التصريحات العامة، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي ومسؤولو الدفاع مرارًا وتكرارًا أن الهدنة “مشروطة وقابلة للعكس”. تظل اللغة عدائية: “سنعود إلى غزة إذا انتهكت حماس الصفقة”، أو “هذه ليست نهاية الحملة”. يواصل المتحدثون العسكريون وصف شمال غزة بأنه “منطقة قتال مغلقة”، وتظل تدويرات قوات الجيش الإسرائيلي نشطة في المناطق المخصصة للانسحاب.

داخل المجال العام الإسرائيلي، غياب التفكير الهادف في الخسائر المدنية للحرب، والتداعيات القانونية للاحتلال، أو المستقبل السياسي طويل الأمد لغزة يوحي بأن هذه ليست لحظة محاسبة بعد - بل لحظة إعادة تكييف.

واقعان، حرب واحدة

في الساحات الدولية، يُشاد بالهدنة كخطوة ضرورية نحو السلام، ونقطة تحول محتملة بعد دمار غير مسبوق. لكن داخل إسرائيل، تظل الرواية متجمدة في مرحلة سابقة: الحرب كضرورة، الفلسطينيون كتهديد، والسلام كاستسلام.

هذا الواقع المقسم - الدبلوماسية في الخارج والإنكار في الداخل - يثير أسئلة عميقة حول ما يأتي بعد ذلك. هل يمكن أن تستمر الهدنة عندما يرفض نصف الموقعين تسميتها؟ هل يمكن تبادل الرهائن دون مواجهة الأسباب التي أدت إلى أسرهم في المقام الأول؟ والأهم من ذلك، هل يمكن أن تنبثق شروط السلام عندما لا يزال المشروع السياسي السائد يهدف إلى محو الشعب على الجانب الآخر من الحدود؟

سيخبرنا الوقت فقط ما إذا كانت القيادة الإسرائيلية قد غيرت مسارها حقًا - أو ما إذا كانت هذه الهدنة، مثل العديد من سابقتها، هي ببساطة توقف قبل الجولة التالية من الدمار.

إلى شعب غزة

أتمنى. أرب. أدعو أن تستمر الهدنة.

لكنني لن أراهن بحياتي عليها - ولا يجب أن تفعلوا ذلك أنتم أيضًا.

النموا مع عائلاتكم. احتفلوا، إذا استطعتم. لقد استحققتكم ذلك وأكثر. لكن ابقوا يقظين. أعيدوا ملء مخزوناتكم من الطعام والماء. تأكدوا من أن أطفالكم يعرفون إلى أين يذهبون إذا بدأت الأمور مجددًا. تأكدوا من أنكم تعرفون.

لأنه إذا علمنا التاريخ شيئًا، فهو أن هذه الهدوء غالبًا ما يكون عين العاصفة - وليس نهايتها.

إذا فتحت الحدود وأردتم المغادرة، كونوا مستعدين. إذا اخترتم البقاء، كونوا مستعدين. قد تنهار الهدنة غدًا، الأسبوع القادم، الشهر القادم. قد تنزحون مجددًا. قد تضطرون للهروب مجددًا.

وأقول هذا ليس لأنني أريد أن يكون صحيحًا - بل لأنه قد يكون. لأنه كان كذلك من قبل.

سأكره أن أرى إسرائيل تنتصر. سأكره أن أراهم يسوون آخر قطع منازلكم وذكرياتكم بالأرض، وأن أشاهدهم يمحوون حياتكم ويسمون ذلك "إعادة تطوير". لكن حياتكم تستحق أكثر من أي قطعة أرض. أنتم تستحقون أكثر.

افعلوا ما تحتاجون إليه للبقاء. مهما كان شكل البقاء بالنسبة لكم، افعلوه.

لأن غزة ليست مجرد جغرافيا. ليست مجرد رمال وبحر. غزة هي أنتم. وطالما أنكم تعيشون، تعيش غزة.

ابقوا على قيد الحياة.

إلى المجتمع الدولي

لا تتجاهلوا الآن. لا تعلنوا السلام وتمضوا قدمًا. لا تتركوا الشرق الأوسط - مرة أخرى - لإسرائيل والولايات المتحدة ليفعلوا ما يحلو لهم.

الهدنة في غزة، رغم هشاشتها ومحدوديتها، لم تحدث من تلقاء نفسها. لقد فرضتها الضغوط - بالاحتجاج، بالغضب، بالأدلة الساحقة التي لا يمكن تجاهلها. يجب ألا تتوقف هذه الضغوط. ليس حتى تتحقق العدالة.

حافظوا على أعينكم على غزة.

حافظوا على أذانكم على فلسطين.

الاحتلال لم ينته. لا يزال الجنود الإسرائيليون يسيطرون على شمال غزة، وحودها، ومجالها الجوي، ومساعداتها، وسجل سكانها. لا تزال الضفة الغربية تحت الحصار. تستمر المستوطنات في التوسع. لا تزال نقاط التفتيش تخنق الحياة اليومية. يستمر الاعتقال الإداري بدون محاكمة، وبدون إجراءات قانونية عادلة. وتظل آلية الفصل العنصري سليمة.

لا تدعوا هذه الهدنة تصبح عذرًا للصمت. لا تدعوا الحكومات تحتفل بالدبلوماسية بينما تواصل تسليح أحد أطراف الاحتلال.

حافظوا على الضغط - على كل الجبهات.

- حتى تنهي إسرائيل احتلالها لغزة والضفة الغربية، كما أمرت محكمة العدل الدولية، وأكدت مرارًا وتكرارًا بقرارات الأمم المتحدة.
- حتى يتم إطلاق سراح جميع الرهائن الفلسطينيين - أولئك المحتجزين بدون محاكمة، بدون تهمة، بدون حقوق.
- حتى يصبح حل الدولتين ليس مجرد شعار، بل واقعًا حقيقيًا وقابلًا للتنفيذ يعتمد على الحدود والحقوق والسيادة.
- حتى يحضر القادة الإسرائيليون - وإسرائيل نفسها - أمام القانون، ويحاسبوا في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، مثل أي دولة أخرى ارتكبت جرائم خطيرة.

لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. لا يمكن أن تكون هناك عدالة بدون محاسبة. ولن يكون هناك أي منهما إذا توقف العالم عن المشاهدة الآن.

شعب غزة ليس دورة إخبارية. ليسوا قضية يتم التقاطها وإسقاطها. إنهم يعيشون عواقب الصمت الدولي، والإفلات من العقاب، والغضب الانتقائي.

دعوا هذا الصمت ينتهي هنا.

الخاتمة - توقف أم نهاية؟

قد تبدو هذه الهدنة كنهاية. توقفت القنابل - في الوقت الحالي. تتغير العناوين. بدأت المساعدات تتدفق ببطء. عادت بعض العائلات إلى بعضها البعض. نام بعض الأطفال طوال الليل.

لكن بالنسبة لغزة، بالنسبة لفلسطين، هذه ليست النهاية. إنها توقف. لحظة هشة ومؤقتة معلقة بين البقاء وإمكانية تجدد العنف.

يظل الكثير دون حل. لا تزال الكثير من الأكاذيب معلقة في الهواء: أن الاحتلال غير موجود، أن غزة كانت "محررة" يومًا ما، أن موت آلاف المدنيين هو بطريقة ما دفاع عن النفس. شاهد العالم الرعب يتكشف في الوقت الحقيقي - شاهد المستشفيات تُدمر، والصحفيين يُقتلون، وأحياء بأكملها تُمحي - وما زال يكافح لتسميته بما كان عليه.

لكن الأسماء مهمة. التاريخ مهم. والحقيقة هي هذه: ما حدث في غزة خلال العامين الماضيين لم يكن حربًا بين متساوين. لم يكن "نزاعًا". كان حملة منهجية ومستمرة ضد سكان مدنيين محاصرين، وسمي إبادة جماعية - ليس فقط من قبل الناشطين،

بل من قبل الأطباء، والعلماء، ومحققي الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية.

هذه الهدنة، رغم ضرورتها، ليست حلاً. لا تعيد ما تم فعله. لا تعيد الموتى. لا تنهي الحصار. لا تستعيد المنازل، أو الأمان، أو السيادة. لا تحرر فلسطين.

الطريق الوحيد إلى الأمام هو من خلال العدالة - عدالة دولية حقيقية وقابلة للتنفيذ. هذا يعني محاكمات. هذا يعني تعويضات. هذا يعني نهاية الاحتلال، ليس فقط بالكلمات بل بالفعل. هذا يعني إرادة سياسية، ومخاطرة سياسية، من عالم مكن لفترة طويلة من الإفلات الإسرائيلي من العقاب.

إذا أصبحت هذه اللحظة نقطة تحول، فلن يكون ذلك لأن القادة اختاروا فجأة الأخلاق. سيكون ذلك لأن الناس - ملايين الناس - حول العالم رفضوا التوقف عن المشاهدة. رفضوا التوقف عن الصراخ. رفضوا قبول الصمت كسلام.

قد تُذكر هدنة أكتوبر 2025 يوماً ما كبداية لشيء ما. أو قد تُذكر كنهاية هادئة قبل مذبحة أخرى.

الخيار - هذه المرة - ليس لإسرائيل فقط. إنه ينتمي إلينا جميعاً.